ما بعد قمة الرياض

حراك سياسي محموم في غياب رؤية توحد الفلسطينيين في مواجهة نتائجه

عباس، أولمرت.. لقاءات ثنائية برعاية أميركية. (أ.ف.ب)

كتب فايز أبو عون

يبدو أن الفلسطينيين متفقون على وجود حراك سياسي نشط، منذ انعقاد مؤتمر القمة العربية في الرياض، لكنهم مختلفون حول ما يمكن أن يؤول إليه بشأن آفاق انطلاق مفاوضات حول قضايا الحل النهائي، وهو خلاف تذكيه المخاوف من أن يفضي التحرك العربي لتسويق "مبادرة السلام العربية" إلى فتح أبواب عدد من العواصم العربية أمام إسرائيل، من دون أن تدفع الأخيرة الاستحقاقات التي تنص عليها المبادرة ذاتها، وفي مقدمتها انسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧.

وبين مؤيد للقاءات الثنائية بين الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت أملاً بفتح أفق سياسي يمهد لانطلاق مفاوضات حول قضايا الحل النهائي، ومعارض أو مشكك في النوايا الإسرائيلية والأميركية من وراء عقد هذه اللقاءات، ومحذر من مغبة توفير الغطاء الفلسطيني لإستراتيجية الرئيس جورج بوش في الشرق الأوسط ومساعي إسرائيل لتحقيق اختراق في اتصالاتها مع عدد من الدول العربية، فإن الأمر الثابت أن هذا التباين الشاسع إلى حد التناقض في تقييم مختلف القوى السياسية الفلسطينية لأفق الحراك السياسي الراهن وجدواه، إنما يعكس غياب الرؤية الفلسطينية الموحدة للتعامل مع هذا الحراك السياسي، بل وعدم وجود خطة سياسية لدى الحكومة الفلسطينية، التي تضم شركاء سياسيين من فصائل مختلفة، لا تجمع معظمها رؤية موحدة، أو حتى متقاربة، للموقف الفلسطيني المطلوب من الحراك السياسي الراهن.

"حماس": اللقاءات مع أولمرت أمنية وليست سياسية

القيادي في حركة المقاومة الإسلامية "حماس" والناطق باسمها فوزي برهوم، قال: إن الجهد العربي في قمة الرياض مُرحب به إذا كان جهداً يدعم الحقوق والثوابت الفلسطينية، ويكون مدعاة للأمن والاستقرار في المنطقة، وهذا الجهد العربي اصطدم بحائط الصد الأميركي والإسرائيلي.

وأضاف برهوم: لكن، ربما حالة الحراك التي يشهدها العالم العربي والدولي، هي نتيجة للجهد المبذول من قبل رئيس السلطة الوطنية محمود عباس، ورئيس الحكومة إسماعيل هنية، وكافة المجتهدين في تسويق حكومة الوحدة الوطنية، وبرنامجها السياسي، بحيث تزامن هذا التسويق مع قمة الرياض، وأصبحت القضية الفلسطينية حاضرة على كل مستوى، وعلى كل طاولة، سواء على الصعيد العربي أم الأوروبي، فحالة الحراك السياسي هذه بعد القمة، جاءت في إطار الجهود المبذولة من الجميع.

وتابع: أما عن الرؤية الفلسطينية الموحدة للتعامل مع التطورات السياسية المستقبلة على القضية الفلسطينية، فهي مركزة في اتجاهات عدة، أولها فك الحصار، وإنجاح حكومة الوحدة الوطنية، وتسويق برنامج هذه الحكومة، وإيجاد ظهير عربي وإسلامي قوي لتسويق القضية الفلسطينية على المستوى الأوروبي، من أجل عزل المشروع الأميركي الداعم للاحتلال الإسرائيلي ضد هذه الحكومة، وكذلك ضد المشروع الوطني الفلسطيني.

وحول رؤية حركة "حماس" للقاءات الرئيس محمود عباس، ورئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت، قال برهوم إن "كل مراقب فلسطيني، بغض النظر عن توجهه وانتمائه السياسي، يحكم على هذه اللقاءات بوصفها غير ذات أهمية، وغير ذات جدوى على الإطلاق، بل تأتي في سياق الضغط الأميركي على الرئيس عباس للتواصل مع الجانب الإسرائيلي في مصلحة إسرائيلية بحتة، ليس من شأنها أن تصب في مصلحة الشعب الفلسطيني".

وذكر برهوم أن "الكل وجد أن هذه اللقاءات هي لقاءات أمنية، وبروتوكولية، من شأنها فقط أن تصب في مصلحة الأمن الإسرائيلي على حساب أمن المواطن الفلسطيني، موضحاً أن اللقاء الأخير كان لقاء فريداً من نوعه، من حيث كونه لقاء مشروطاً بأن لا يتم الحديث فيه عن قضية القدس، أو قضية اللاجئين، أو الاستيطان، أو حتى عن أيٍّ من معالم السيادة الفلسطينية، وبالتالي فهي لقاءات مخيبة للآمال، والمراد منها حفظ وتجميل وجه الاحتلال الإسرائيلي أمام العالم، وكأنه يتفاوض مع الفلسطينيين ويتحاور معهم، وأن الخطوط مفتوحة بين رئيس السلطة وأولمرت، وهذا ما تريده أميركا بالضبط".

وعن البديل التي تطرحه "حماس" عوضاً عن هذه اللقاءات، قال برهوم: البديل هو تمتين الجبهة الداخلية، وتصليب القرار الفلسطيني، واستغلال الظهير العربي والإسلامي، وإيجاد موطئ قدم للحكومة الفلسطينية في المنظومة الدولية، وتحديداً الدول الأوروبية، من أجل فضح ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، وفضح المشروع الصهيوأميركي، وعزله عن الساحة الدولية بما يخدم مصلحة شعبنا الفلسطيني، وألا نكون حريصين على أي علاقات مع الاحتلال، لأن الاحتلال ما زال يقتل شعبنا، ويدمر أرضنا، ويهود قدسنا، ويعتقل الآلاف من أبنائنا، وما زال يحاصر حكومتنا.

"فتح": اللقاءات تمهيد للمفاوضات النهائية

من جانبه، قال عضو المجلس الثوري لحركة "فتح"، رئيس اللجنة الوطنية للوفاق الوطني، إبراهيم أبو النجا، إن الرؤية الفلسطينية، وبخاصة بعد قمة الرياض، أصبحت موجودة وترتكز على قرارات الشرعية الدولية والعربية، وعلى خطاب التكليف، وبرنامج الحكومة المستند إلى هذا الخطاب، والذي أكد على قرارات الشرعية الدولية، والقمم العربية، والمجالس الوطنية المتعاقبة، والبرنامج المتفق عليه من قبل الجميع، والمتمثل في وثيقة الوفاق الوطني.

وأضاف أبو النجا: إن ذلك كله يؤكد أن لدى الفلسطينيين رغبة في تحريك الملف السياسي، وأنهم جادون في اللقاءات مع الطرف الإسرائيلي، للتهميد لانطلاق مفاوضات الحل النهائي، موضحاً أن "هناك قضايا لا يمكن من دونها الذهاب إلى هذه المفاوضات، ومن شأن هذه اللقاءات تقريب وجهات النظر، ووضع عوامل ثقة للتأسيس للقاءات أوسع خاصة بقضايا الحل النهائي".

وذكر أن "كل الذين يطالبون الرئيس عباس بطرح ما حدث في هذه اللقاءات على الملأ، ويقللون من أهميتها، هم بالفعل لا يريدون أن يتم هذا التواصل الذي يعتبر ذا جدوى، ويؤسس لأرضية طيبة لعمل اللجنة التي انبثقت عن مؤتمر القمة العربية، وهي اللجنة الرباعية العربية، لتشارك الطرف الفلسطيني في التحرك، وتشرح وجهة نظره، وتؤكد على الحلول التي يجب أن تكون مدرجة في قمة القرارات الدولية والعربية".

وأكد أبو النجا أنه "في ظل هذه الظروف بالذات، يجب التقليل، قدر الإمكان، من التعليقات غير المجدية، لأنها لا تساهم في صنع الأجواء المطلوبة، واستمرار الرئيس عباس في عملية التسلسل، لأن الذين يعتبرون أن المسألة تسير في غير صالح التوجهات الفلسطينية لا يعرفون تعقيدات الأمور"، لافتاً إلى أن "أبو مازن معني الآن بحل الإشكالية التي تتمثل في فك الحصار، والاعتراف بالحكومة، وتسهيل مهامها وإنجاحها على الصعيدين الداخلي والخارجي".

وبين أن "وزير الداخلية قدم للجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية في السادس عشر من نيسان الخطة الأمنية، بعد أن أُقرت من قبل مجلس الوزراء، ومجلس الأمن القومي، حيث ستجد كل الدعم والتأييد بعد أن تُثرى من قبل أعضاء لجنة المتابعة كفصائل عمل وطني وإسلامي، والكل يبدي حرصه على إنجاح هذه الخطة".

كما نوه أبو النجا إلى "اللجنة الوطنية العليا للوفاق الوطني، التي صدر بها مرسوم رئاسي من أجل أن تهيئ الساحة الفلسطينية للقيام بمصالحة وطنية، وترتيب البيت الداخلي"، معتبراً ذلك "نقلة نوعية بعد أن أصبحت قضية الشعب الفلسطيني، قضية إغاثة واقتتال داخلي".

وقال: بالنظر إلى تعقيدات القضية الفلسطينية، فالحل السياسي لا بديل عنه، وإذا فشل أو تعثر هذا الحل، سيعرف العالم أننا لسنا المتسببين في ذلك؛ لأن هناك رباعية عربية، وخارطة طريق، وقرارات شرعية دولية، ورؤية الرئيس الأميركي جورج بوش، وقد اعتمد الفلسطينيون ذلك كله، ولكن للأسف الشديد فإن الإسرائيليين لم يعتمدوا أياً من هذه المبادرات.

"الشعبية": ما يجري عملية ضغط لفرض إملاءات

بدورها، قالت عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الدكتورة مريم أبو دقة، أن ما يحدث الآن من حالة حراك سياسي غير مسبوق، محلياً وإقليمياً ودولياً، وبخاصة بعد القمة العربية في الرياض، "هو مجرد حراك لتمويه وتضييع القضية الفلسطينية، وعدم وضعها في مسارها الصحيح من حيث الضغط باتجاه الاعتراف بالحقوق الفلسطينية المشروعة، وفي مقدمتها حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وعودة اللاجئين إلى ديارهم التي هُجروا منها العام ١٩٤٨".

وأضافت أبو دقة: اللقاءات كافة التي عقدت، وحالة الحراك السياسي الموجودة، هي مجرد محاولة لتحريك المسار السياسي على طريق المبادرة العربية، ولكن يمكن تسميتها بحركة العاجز، وغير القادر، وأن ما يجري هو ترويج للمبادرة العربية، التي تُعرف بمبادرة التطبيع المجاني مع إسرائيل قبل الوصول إلى أي حق من حقوق الشعب الفلسطيني.

ولفتت إلى أنه لا يوجد في الأفق القريب أي تحريك للقضية الفلسطينية على المسار السياسي، وأن ما يجري هو عملية ضغط على الفلسطينيين لفرض إملاءات، وتنفيذ أجندات أميركية تلبي المصالح الأميركية والإسرائيلية، وبالتالي تستطيع أميركا من خلال ذلك فرض سياسة الشرق الأوسط الجديد التي تمثلها وزيرة الخارجية كونداليزا رايس للخروج من مستنقع العراق، وإنقاذ إسرائيل من هزيمتها التي تكبدتها في لبنان.

وحول رؤية الجبهة الشعبية للقاءات بين عباس وأولمرت، أوضحت أبو دقة أن "الجبهة تعتبر أن هذه اللقاءات هي شكل من أشكال التنسيق الأمني، وليس السياسي، لأنها لم تجلب على المستوى السياسي أي شيء، ومن المفروض أن يكون لهذه اللقاءات ثمن يجب أن تدفعه إسرائيل، يشمل وقف بناء جدار الفصل العنصري، والعمل على إزالته، ورفع الحواجز، وإطلاق سراح الأسرى، ووقف سياسة الاغتيالات والاعتقالات، لا أن تبقى مجرد لقاءات بروتوكولية ضارة وغير مفيدة على الإطلاق، لأن إسرائيل تكسب الوقت في فرض المزيد من الحصار وضم الأراضي وتوسيع المستوطنات تحت غطاء هذه اللقاءات".

ولفتت إلى أن البديل لهذه اللقاءات هو ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، وإعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية على قاعدة التمثيل النسبي الكامل لأعضاء المجلس الوطني وفق اتفاق القاهرة، وأيضاً تشكيل مجلس أمن قومي بمشاركة كل فصائل العمل الوطني التي لها أذرع مسلحة، بغض النظر عما إذا كانت مشاركة في الحكومة أم غير مشاركة، والاتفاق على وضع خطة أمنية واحدة لتوفير الأمن والأمان، واستمرارية المقاومة باتفاق الجميع على زمانها ومكانها وشكلها، والعمل والتنسيق